

كما إن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد علي النمو الاقتصادي، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة ارتفاع أسعار النفط بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلي حدود 5 بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98 بالمئة من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلي خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلال هيكلي كبير ولم يستطع التقويم والتعديل ، وبالتالي تعثر مرة آخرة أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو.